**كلمة الأستاذ المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات**

**بمناسبة تقديم التقرير الوطني برسم الاستعراض الدوري الشامل في جولته الثانية**

جنيف **22 ماي 2012**

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيدة رئيسة مجلس حقوق الإنسان؛**

**السيدات والسادة أعضاء فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل؛**

**أصحاب السعادة والمعالي؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

أود بداية أن أعبر عن شكري وتقديري للسيدة رئيسة مجلس حقوق الإنسان، وللسيدات والسادة أعضاء فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل على جهودهم المتواصلة من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، في إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن أتوجه بخالص الشكر كذلك إلى كافة الدول التي وافتنا بأسئلة أولية كتابية، والتي حرصنا على تقديم أجوبة كتابية عنها، ويسرني اليوم أن أقدم معطيات جوابية تكميلية عنها في سياق القضايا التي سنعرض لها في هذه الكلمة.

كما يطيب لي أن أعبر عن سعادة وفد بلادي بالمشاركة في أشغال الدورة 13 لفريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، من أجل استعراض تقرير المملكة المغربية برسم الجولة الثانية، والتي تنطلق في سياق دولي جديد يتسم بمراجعة أساليب وطرق اشتغال مجلس حقوق الإنسان فيما يخص آلية الاستعراض الدوري الشامل، بعد تقييم تجربة الجولة الأولى وإدخال تعديلات ستساهم، بلا شك، في الرفع من مستوى هذه الآلية ضمن آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولقد حرصت المملكة المغربية، وبصورة متواصلة، على دعم الجهود الرامية إلى تقوية هذه الآلية، عبر المحطات الرئيسية لهذا المسار، خاصة من خلال مساهمتها في بلورة مشروع القرار الخاص بهذا الإصلاح.

**السيدة الرئيسة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

لقد تم إعداد التقرير الوطني برسم هذا الاستعراض، وفق مقاربة تشاركية على نطاق واسع، ساهمت فيه مختلف الأطراف المعنية، وذلك بتنظيم لقاءات وندوات على المستويين الوطني والجهوي؛ مما مكن من استيعاب وتملك طبيعة وأسس وأهداف هذه الآلية.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة المغربية تجدد حرصها على الالتزام بمواصلة تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وانفتاحها على الحوار والتفاعل البناء مع كافة آلياتها، خاصة مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة؛ وهو ما تؤكده مساهمتها في تعزيز وتحسين أداء هذه المنظومة، سواء من خلال إعداد واعتماد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، أو العمل المتواصل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عنها، أو على مستوى إعمال مقتضياتها على الصعيد الوطني، أو تقديم التقارير إلى الأجهزة المختصة، والتفاعل مع التوصيات والملاحظات الصادرة عنها.

وبالنظر إلى الأدوار الحيوية التي تضطلع بها الإجراءات الخاصة على مستوى متابعة قضايا حقوق الإنسان، ووفاء منها بالتزاماتها المتعلقة بالانفتاح التام والكامل على تلك الإجراءات، فإن المملكة المغربية، ومنذ الاستعراض الأول، استقبلت فريق العمل حول الاختفاء القسري أو غير الطوعي في يونيو 2009، والخبيرة الأممية المستقلة المكلفة بالحقوق الثقافية، في شتنبر من السنة الماضية، وفريق العمل المعني بالتمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة في شهر فبراير من هذه السنة. وقد تمكنت هذه الآليات من زيارة عدد من جهات المملكة، ووقفت عن كثب على المنجزات التي حققتها بلادنا فيما يخص نطاق اختصاصات تلك الآليات، بشكل خاص، وفي مجال حقوق الإنسان، بشكل عام.

وبنفس هذا الانفتاح، ستستضيف بلادنا في المستقبل عددا آخر من هذه الآليات، منها المقرر الخاص المعني بموضوع مناهضة التعذيب، الذي رتبت زيارته للمملكة في شهر شتنبر المقبل .

وانطلاقا من قناعتها بالدور الهام الذي تقوم به الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ، تجدد المملكة المغربية، اليوم، انفتاحاها على جميع المساطر الموضوعاتية الحالية للمجلس وأن تكفل لهل سبل العمل غير المشروط وغير المقيد.

**السيدة الرئيسة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

لقد أولت المملكة المغربية عناية خاصة لتنفيذ التوصيات المترتبة عن استعراض أوضاع حقوق الإنسان، واستجابت لكافة التوصيات التي قبلت بها، حيث عملت على مواصلة انخراطها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال مصادقتها على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين وبروتوكولها الاختياري، والبروتوكولين الإضافيين، الأول والثاني، لاتفاقيات جنيف لسنة 1949، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خصوصا النساء والأطفال.

كما قررت المملكة المصادقة أو الانضمام إلى باقي البروتوكولات الاختيارية، ولاسيما البروتوكول الأول الملحق بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، فضلا عن توقيعها على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وشروعها في إجراءات المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

كما عملت المملكة المغربية على سحب تحفظاتها بشأن بعض مقتضيات الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي أصبحت متجاوزة بحكم الإصلاحات التشريعية المتقدمة لبلادنا فيما يتعلق بمدونة الأسرة وقانون الجنسية.

وعلى نفس الدرجة من الالتزام، حرصت المملكة على تعزيز تدابير وإجراءات الوقاية من التعذيب في القانون والممارسة، وتحسين أوضاع السجون، وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ولا سيما في مجالات الكشف عن الحقيقة، وجبر الضرر الفردي والجماعي، والتوصيات الوجيهة المرتبطة بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، والتي أدرجت جميعها في الدستور الجديد للمملكة المصادق عليه باستفتاء شعبي في فاتح يوليوز 2011.

واعتبارا لكون بعض التوصيات التي تندرج ضمن مسارات الاصلاح، ولاسيما تلك المتعلقة منها بالنهوض بحقوق الإنسان، والتربية والتكوين عليها، وحماية حقوق المهاجرين، واستكمال ملاءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فقد حرصت المملكة على مباشرة تنفيذها، وفق تخطيط استراتيجي في مجال حقوق الإنسان، طبقا لتوصية مؤتمر فيينا لسنة 1993 في هذا الشأن، وذلك من خلال بلورة الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والشروع في أجرأتها وإعداد خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتماد مقاربة تشاركية بين مختلف الأطراف المعنية في جميع مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم والتتبع، مع الاستئناس بالخبرة الأممية في هذا المجال والتجارب الفضلى للدول التي انخرطت في هذا النوع من التخطيط.

وفي نفس سياق التفاعل الإيجابي مع هذه التوصيات، تلزم الإشارة إلى أن التوصية التي تخص الانضمام إلى نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، حظيت بدورها بالاهتمام من طرف المملكة المغربية، وذلك من خلال الحرص على تأهيل الدستور المغربي الجديد لتحريم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجميع الانتهاكات الممنهجة والخطيرة لحقوق الإنسان، فضلا عن إدراج عدد من الجرائم الواردة في نظام روما في مشروع القانون الجنائي المغربي، كما أن مناهضة الافلات من العقاب يعتبر اختيارا ورهانا استراتيجيا للمملكة، وكل ذلك من شأنه تأهيل المملكة المغربي للانخراط في منظومة العدالة الجنائية الدولية,

وبالموازاة مع ذلك، حرصت المملكة المغربية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإعداد التقارير الوطنية الدورية في الآجال المحددة لها وعلى إنهاء إعداد باقي التقارير الدورية الأخرى، وفق خطة عمل استعجالية ترمي إلى تسريع وتيرة العمل في هذا المجال، وبعث دينامية جديدة فيه؛ مما يستجيب لتوجهات المنظومة الأممية عبر مسار تحسين وتعزيز أداء هيئات المعاهدات الذي من المقرر تقديم خلاصاته خلال الشهر المقبل.

**السيدة الرئيسة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

واكب انخراط المملكة المغربية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحقيق عدة مكاسب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز مسار البناء الديمقراطي، مع ما رافق ذلك من أوراش إصلاحية كبرى، تندرج ضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعدالة الانتقالية، وتوسيع مجالات تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإطلاق ورش إصلاح منظومة العدالة، وفتح ورش الجهوية الموسعة، إضافة إلى تعزيز ممارسة الحريات الفردية والجماعية.

لقد انخرط المغرب في مسار إصلاحي شامل توج باعتماد الدستور الجديد الذي شكل الخطاب الملكي لجلالة الملك محمد السادس، بتاريخ 9 مارس 2011، مرجعيته الأساسية، والذي شاركت فيه كل الأطراف المعنية، من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني، وجمعيات حقوق الإنسان ومنظمات نسائية، ومركزيات نقابية، ومؤسسات وطنية، وخبرات وطنية؛ مما شكل محطة رئيسية لتأمين انتقال ديمقراطي حقيقي وفعلي.

كما أن مضامين الدستور الجديد تميزت بتعزيز حقوق الإنسان في مفهومها الكوني ومعناها الواسع، عبر كل أبواب الدستور، بدءا بتصديره الذي يعتبر جزءا من متنه؛ مما جعله ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، تميز بأربعة أبعاد أساسية هي: سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب؛ وجعل هذا الدستور سجلا دقيقا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا مبنيا على مبادئ وقيم المساواة بين الجنسين ومبدأ المناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز؛ وتجريم كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حرصا على حفظ الكرامة الإنسانية؛ ودسترة آليات الحكامة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

كما أن الدستور الجديد كرس مفهوم الديمقراطية التشاركية، من خلال توسيع نطاق المشاركة التعددية والمواطنة في الحياة السياسية وتدبير الشؤون العامة، وبشكل خاص من خلال ثلاث مداخل أساسية هي : المبادرة المواطنة من خلال تقديم اقتراحات في مجال التشريع وعرائض إلى السلطات العمومية؛ والدفع بعدم دستورية أي قانون يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور؛ وتوفير آليات الحكامة في مجال حقوق الإنسان بفتح إمكانيات تقوية تمثيلية منظمات المجتمع المدني، باعتبارها فاعلا وشريكا أساسيا في إثراء الحوار حول الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها.

ولتعزيز البناء الديمقراطي وإعطاء مضمون ملموس لضمانات حماية حقوق الإنسان، نص الدستور الجديد على مقتضيات أساسية في مجال فصل السلط وتوازنها، وعلى ضمانات تكرس استقلالية القضاء والارتقاء به إلى سلطة، ومبادئ وقواعد المواطنة الفاعلة والمسؤولة، والنهوض بالحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما نص الدستور الجديد على مبدأ الجهوية المتقدمة بدءا بالأقاليم الجنوبية، كإطار يمكن ساكنة المنطقة من تدبير شؤونهم وتعزيز الديمقراطية المحلية كمرحلة تمهيدية لنظام الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب كحل سياسي للخلاف حول الصحراء.

وتفعيلا لمضامين هذا الدستور شهدت المملكة المغربية في نونبر 2011 انتخابات تشريعية أقر الملاحظون الوطنيون والدوليون بنزاهتها وشفافيتها ومستوى مهنية تنظيمها، أفرزت انتخاب مجلس نواب جديد وتعيين رئيس حكومة من حزب سياسي كان سابقا في المعارضة بعدما تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، في إطار تناوب سياسي ديمقراطي.

وقد جعلت هذه الحكومة، من بين أولويات برنامجها، تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، وذلك من خلال اعتماد سياسة عمومية مندمجة لترسيخ الحقوق والحريات والمسؤوليات والمواطنة الفاعلة، وتكريس المساواة بين الجنسين والمناصفة، ومكافحة كافة أشكال التمييز، وضمان ممارسة الحريات العامة، وتوسيع نطاق المشاركة، وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، والنهوض بمستوى تدبير السجون وأنسنتها، إضافة إلى مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية والتكوين عليها.

وفي نفس المسار الإصلاحي، واصلت المملكة تحديث وملاءمة منظومتها التشريعية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بالمنظومة الجنائية والتشريعات الرامية إلى توسيع فضاء المشاركة السياسية، وتطوير العمليات الانتخابية، ودعم دور الأحزاب السياسية، وتكريس مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية، ودعم الحقوق الفئوية وتعزيز آليات حماية الفئات المهمشة. .

وبغية تمكين المغرب من منظومة حقوقية وطنية متناسقة، حديثة وناجعة، تم تأهيل الإطار المؤسساتي المعني بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من خلال الرقي بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، مع تقوية اختصاصاته كآلية انتصاف حقيقية، وتعزيز مجالات اشتغاله في القرب من خلال آليات جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وإحداث مؤسسة الوسيط التي حلت محل مؤسسة ديوان المظالم بصلاحيات موسعة في الحماية، واقتراح تطوير أداء الإدارة والمرفق العمومي، ودسترة الهيئات المعنية بالنزاهة ومحاربة الرشوة، وبالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، وبالأسرة والطفولة، إضافة إلى المؤسسات المكلفة بالاتصال السمعي البصري، وبالمنافسة، وبالجالية المغربية بالخارج، وبالتربية والتعليم، وبالشباب والعمل الجمعوي، وباللغات والثقافة المغربية. إضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كاختيار وطني في مجال التنسيق بين مختلف الفاعلين.

وأخذا بعين الاعتبار دور القضاء في حماية الحريات وحقوق الإنسان، أولت الحكومة المغربية بدعم ملكي عناية خاصة لورش إصلاح العدالة بكل مكوناتها. حيث عرف الاجتهاد القضائي، خلال السنوات الأخيرة، تحقيق تراكمات ايجابية في مجال إعمال الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، لاسيما من خلال التصدي للشطط في استعمال السلطة وتكريس مبدأ الشرعية وتعليل القرارات الإدارية، وفرض احترام القانون وحماية حرية الرأي والتعبير والتجمع والاحتجاج السلمي.

ولإعطاء دفعة قوية لهذا الورش، تم تنصيب هيئة عليا لتنظيم حوار وطني حول الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة خلال الشهر الجاري، تشارك فيه كل الأطراف المعنية من أجل بلورة واعتماد ميثاق وطني للعدالة.

**السيدة الرئيسة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

إن إصلاح وتطوير المنظومة القانونية والمؤسساتية المعنية بحقوق الإنسان في بلادنا، واكبه اتخاذ إجراءات وتدابير موازية من شأنها ضمان الاستفادة من حقوق الإنسان على الصعيد العملي، حيث تم القيام بمجموعة من الأنشطة استهدفت تحسين عمل المكلفين بتنفيذ القانون، فيما يتعلق بالتعامل الجدي مع الشكايات والحرص على تطبيق الإجراءات والمساطر القانونية.

كما بذلت جهود متميزة فيما يخص تدبير المؤسسات السجنية وتحسين الأوضاع بها، بما يضمن الكرامة الإنسانية داخلها، والرفع من فرص التكوين وإعادة إدماج النزلاء داخل المجتمع. كما أن انفتاح المؤسسات السجنية على زيارات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كان له أثر إيجابي على مستوى تحسين الأوضاع بالوسط السجني وأنسنته.

وتعزيزا للمكتسبات الوطنية في مجال حرية الرأي والتعبير، تم فتح نقاش وطني واسع حول حرية الإعلام والنشر، بغية تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي. كما شهد المغرب اتساع نطاق وحجم ممارسة حق التجمع والتجمهر والاحتجاج، في مناخ يتسم بالانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي المتميز.

ورغم التحديات والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتباطؤ وتيرة نمو اقتصاديات دول العالم، وخاصة تلك التي تربطنا بها علاقات شراكة وتعاون اقتصادي، فإن المملكة المغربية عملت على مواصلة وفائها بالتزاماتها المترتبة عن تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولاسيما تكثيف جهودها الرامية إلى دعم القدرة الشرائية وخلق فرص الشغل، وتعميم الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الأساسية وخاصة الماء والكهرباء والطرق، وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وتيسير الولوج إلى الخدمات والتغطية الصحية، وتوفير السكن اللائق، فضلا عن تعميم التعليم الأساسي، ومكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عدة مبادرات ومخططات وطنية تهم الصناعة والسياحة والخدمات والفلاحة والصيد البحري، والبيئة، والتنمية البشرية المستدامة، والتنمية الترابية.

كما أنه وبالنظر إلى الطابع الثقافي المتنوع للمغرب، فقد تم تحقيق عدة مكتسبات دستورية فيما يخص ضمان التمتع بالحقوق الثقافية، واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة كرصيد مشترك لجميع المغاربة، وإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية. إضافة إلى حرص المغرب على تعزيز جهوده الرامية إلى إدماج الثقافتين الأمازيغية والحسانية الصحراوية في مجالات التربية والتكوين والإعلام والتواصل والإبداع الثقافي.

أما في مجال حقوق المرأة، فقد اتخذت المملكة المغربية عدة تدابير فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، من خلال محاربة العنف على أساس النوع الاجتماعي، وفي مجال مراعاة النوع الاجتماعي في الميزانية العمومية، وفي الولوج إلى الخدمات والمرافق العمومية، والمشاركة في تدبير الشأن العام. وفيما يخص الحقوق الفئوية فقد اتخذت عدة إجراءات تهم كفالة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والمهاجرين واللاجئين.

**السيدة الرئيسة؛**

**حضرات السيدات والسادة؛**

إن المملكة المغربية التي تعرف تحولات عميقة وشاملة في جميع المجالات تعي حجم التحديات والاكراهات التي تواجه مسار الإصلاحات الذي انخرطت فيه. وإذ تعتز بالإنجازات المحققة لتعترف بأنها ما زالت مطالبة ببذل الكثير من الجهد لتحقيق مزيد من الاصلاحات بغية استكمال بناء دولة الحق والقانون واحترام كافة حقوق الإنسان، وهو ما يجعلها تنتظر من المجتمع الدولي الذي تمثلونه مزيدا من الدعم من خلال تفاعلكم الايجابي وتوصياتكم البناءة، وأملنا كبير في أن يتوج كل ذلك بانتخاب المملكة عضوا بمجلس حقوق الإنسان للفترة 2014-2016.

**وفي الأخير، أتمنى لأشغالكم كامل النجاح والتوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**